

تقرير لا سلسلة من دون ضرائب! هكذا قرر مجلس الوزراء، أمس، أن يواجه احتمالات قرار المجلس الدستوري في شأن مراجعة الطعن بقانون الضرائب. قرر أن يزيد الطين بلة بدلاً من أن يسارم إلى تبني سياسة محددة وواضحة تقرّ أولاً بأن السلسلة باتت أمراً واقعاً غير قابل للمساومة

الحكومة تهدد بإلغاء السلسلة! الأجور أيضاً لديها قوة الدستور



إعلان الحكومة عن مواقفها افتراضية هو بمثابة ضغط على قضاة المجلس الدستوري (هروان طحطح)

فيديان عقيقي

تعالّت أصوات في جلسة مجلس الوزراء تهدد بإلغاء قانون سلسلة الرتب والرواتب في حال قرّر المجلس الدستوري ردّ قانون الضرائب، بناءً على مراجعة الطعن التي قدّمت أمامه من نواب الكتائب وخمسة نواب آخرين. تقول مصادر وزارية لـ «الأخبار» إنه «في مستهل جلسة مجلس الوزراء، أمس، قدّم الرئيس سعد الحريري مداخلة تتعلق بالاطعن المقدم في قانون الضرائب أمام المجلس الدستوري، والتي سبق أن تمّ الاتفاق عليها لتمويل سلسلة الرتب والرواتب، إذ أجمعت كل الكتل النيابية الممثلة في مجلس الوزراء على عدم تحمّل تبعات إقرار السلسلة بمعزل عن إيراداتها، وذلك في حال ردّ المجلس الدستوري قانون الضرائب، لما قد يحمله ذلك من خلل



لا يحقّ لمجلس النواب أن يصدر قانوناً يلغي فيه حقوقاً مكتسبة



في التوازن المالي، قد يدخل البلد في إنفاق ينعكس سلباً على مالية الدولة ووضعها النقدي». وتتابع المصادر «الموقف النهائي لم يحدّد بعد، بانتظار صدور قرار المجلس الدستوري، وفي حال ردّ القانون، هناك آليات معروفة طرحت لمواجهة القرار، ومنها إصدار قانون يلغي قانون السلسلة، وفي حال ردّ بعض بنود القانون يتحوّل النقاش إلى سبل إيجاد إيرادات بديلة لها».

«دولة» قاهرة لمواطنيها!

التهدد بإلغاء قانون سلسلة الرتب والرواتب يعيد الأمور إلى النقطة الصفر ويفجر صراعات كثيرة، إلا أن بعض المتابعين يعتبرون أن هذا «التهدد» هو للضغط على المجلس الدستوري بتأجيل إصدار قرار معين، ما يعيد تدخلاً مكشوفاً في عمل

القضاء، أو هو تعبير حقيقي عن موقف هذه السلطة الفعلي الرافض لإقرار السلسلة رصوخاً لمطالب الهيئات الاقتصادية، علماً بأن هذا التهديد ليس الأول، فعند إقرار قانوني سلسلة الرتب والرواتب والإجراءات الضريبية، في آب الماضي، برزت مؤشرات جدية حول

احتمال أن يقوم رئيس الجمهورية ميشال عون بردهما إلى مجلس النواب لإعادة مناقشتهما وتعديل بعض أحكامهما نتيجة الضغوط الكثيرة التي مارسها المعارضون، وفي طلبعتهم المصارف وبنقابة المحامين والمدارس الخاصة. كما يذكر بكيفية فرط جلسة مجلس النواب

في آذار الماضي التي خصصت لإقرار القانونين، عندما رفع نائب رئيس مجلس النواب فريد مكارى الجلسة قبل اكتمال النصاب، اعتراضاً على «المزايدات والعرفلات التي يقودها النائب سامي الجميل». وكل ذلك يندرج ضمن إطار المعزوفة نفسها التي نجحت في نسف كل محاولات

إقرار السلسلة، منذ عام 2012، مع بدء تحركات هيئة التنسيق النقابية.

الأجر حق مكتسب

هذا كان قبل إقرار السلسلة. أمّا اليوم، بعد إقرارها ونشرها في الجريدة الرسمية، فقد تحوّلت إلى قانون نافذ، فهل يجوز إلغاء

تقرير

حوار التربية: شدّ الحبال مستمر

فانت الحاج

يأخذ الحوار حول الأقساط المدرسية في وزارة التربية بعداً عملياً الأسبوع المقبل، إذ ينتظر أن توزع وزارة التربية الألية الموحدة لطريقة احتساب الموازنات المدرسية على ممثلي أصحاب المدارس وبنقابة المعلمين ولجان الأهّل لتدارسها في الجلسة الحوارية الثالثة، التي ستعقد الثلاثاء المقبل. في هذه الأثناء، علمت «الأخبار» أن الاتصالات تنشط بين الكتل السياسية لإعداد اقتراح قانون معجل مكرّر يقضي بالحفاظ على الحقوق المكتسبة للمعلمين مع

اعتماد حل شامل للتعليم الخاص عبر طرح صيغة بديلة لوحدة التشريع بين القطاعين التعليميين الرسمي والخاص. أمس، استمر شدّ الحبال بين المتحاورين في الجلسة الثانية، وبقي كل منهم متمسكاً بمواقفه؛ فأصحاب المدارس كرروا الاقتراحات السابقة بدعم الدولة لرواتب المعلمين وإلغاء الدرجات الست الاستثنائية للمعلمين، وبأنهم يريدون سلسلة عادلة وممكنة وتستطيع إدارات المدارس تحمّلها. الفارق الوحيد هو أن الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية أبلغت الوزير، الذي زف بدوره الخبر للحاضرين،

أن مدارسها ستلتزم بتعميمه المتعلق بتقاضي الدفعة الأولى من القسط المدرسي بقيمة 30% من أقساط العام الدراسي 2016-2017، ومن دون استيفاء أي زيادة، استناداً إلى المادة 5 من القانون 515 الخاص بتنظيم الموازنات المدرسية وتحديد أصول الأقساط المدرسية بتاريخ 1996/6/6. وكانت قد ضمنت البيان الختامي للمؤتمر التربوي السنوي للمدارس هذا الموقف. ولما سئلت الأمانة العامة عن كلام رئيس اللجنة الأسقفية المطران حنا رحمة في افتتاح المؤتمر المتصل بعدم الاعتراف بالسلسلة أجابت بأن «سقفنا هو كلام البطريرك بشارة

المدارس الكاثوليكية: لا زيادة للأقساط في الفصل الأول

الراعي الذي تحدث عن دعم الأقساط من المال العام». وبعدها كان كلام رحمة وبيان المطارنة الموارنة قد استفزاً المعلمين ولوّح رئيس نقابتهم رودولف

عبود بالانسحاب من الحوار إذا ما اعتمد مثل هذا الموقف المتشدد ضد الحقوق، طلب من النقابة أن تكون ضابط إيقاع في الحوار. وكانت النقابة قد دعت إلى عقد الجمعيات العمومية عند الرابعة من بعد ظهر اليوم نفسه للجلسة الثالثة، أي الثلاثاء المقبل، للاطلاع على التطورات المتعلقة بتطبيق قانون السلسلة، ولتفويض المجلس التنفيذي اتخاذ القرارات، بما فيها مقاطعة العام الدراسي في حال المسّ بالحقوق المكتسبة لمعلمي القطاع الخاص. ولأول مرة دعت وزارة التربية هيئة التنسيق للجان الأهّل وأولياء